Mission permanente de la Grande Aljamahiriya
arabe libyenne populaire socialiste
auprès de l'Office des Nations Unies à Genève
et des organisations internationales en Suisse

بعثة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية
الإشتراكية العظمى المقيمة لدى الأمم
المتحدة في جنيف والمنظمات الدولية بسويسرا

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الرابعة
12-2007/3/30م

الجماهيرية العربية الليبية

بيان

السيد/ عبدالعاطي العبيدي
أمين الشؤون الأوربية باللجنة الشعبية العامة
للإتصال الخارجي والتعاون الدولي

أمام

القطاع الرفيع المستوى
للدورة الرابعة لمجلس حقوق الإنسان

جنيف في 2007/3/13م

25, rue Richemont - 1202 Genève - Téléphone 022 959 89 00 - Fax 022 959 89 10 - mission.libye@bluewin.ch

السيد الرئيس،

في البداية أود أن أعبر لكم جميعاً ن تهاني وفد بلادي للإرادة الدولية التي أجمعت على تأسيس هذا المحفل، وأتقدم لكم ولأعضاء مكتبكم بالشكر على جهودكم من أجل إنجاح عملية البناء المؤسسي لهذه الهيئة الجديدة، كما أثمّن عالياً المفوضة السامية لحقوق الإنسان لجهودها الدؤوبة لجعل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم حقيقة ملموسة.

السيد الرئيس،

إن وفد بلادي يتطلع إلى مجلس قوي يضطلع بدور فاعل في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً على قدم المساواة وبدون تمييز، وأن يجعل الحقوق الجماعية للشعوب في الحرية والاستقلال ودحر الإحتلال الأجنبي والحق في تقرير المصير في صدارة أولوياته، وأن يتم تحقيق ذلك على أساس من التعاون والحوار البناء بعيداً عن المجابهة والضغوط أياً كان نوعها.

إننا نأمل – **السيد الرئيس** – في تفادي الوفود لكل عيوب ومشاكل اللجنة السابقة من ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين والانتقائية وانعدام الموضوعية في تناولها لقضايا حقوق الإنسان. لنجعل هدفنا الاستماع لصوت ضحايا الانتهاكات ومحاولة التخفيف من آلامهم ومعاناتهم وليس تسييس قضاياهم وتحويل هذا المجلس الى محفل مبارزة سياسية يكون الخاسر الأول والوحيد فيها قضايا حقوق الإنسان ذات الأهداف النبيلة والسامية.

السيد الرئيس،

ولكي يؤكد المجلس على مصداقية عمله، لا بد له من متابعة تنفيذ قراراته، إذ لا يمكن لهذا المجلس أن يقف مكتوف الأيدي إزاء الذل والمهانة والحصار الاقتصادي الذي يعانيه الشعب الفلسطيني يومياً، فالحق في الغذاء والدواء والتعليم والصحة والسكن والتنقل

حقوق أساسية للإنسان، ويؤسفنا أن نقول أن كافة الحقوق سواء المدنية والسياسية أو تلك الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تنتهك بشكل منهجي ومستمر من قبل (إسرائيل) – قوة الإحتلال – وبالتالي، فإن بلادي تؤيد وتدعم صدور قرار من مجلسكم هذا يؤكد على استمرار عمل المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وحتى نهاية الإحتلال.

وفي هذا الإطار، تدعو الجماهيرية المجتمع الدولي الى دعم حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي لها حتى تتمكن من تسيير أمور الحياة اليومية القاسية للشعب الفلسطيني.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي في عجالة أن أشير الى المأساة الإنسانية التي يعاني منها مئات الأطفال الليبيون الذين تمّ حقنهم بفيروس نقص المناعة المكتسب/ الايدز، فيما أصبح يعرف بـ (قضية الممرضات البلغاريات) حيث لاحظنا، وللأسف، حملات إعلامية وضغوط سياسية متميزة لصالح طرف على حساب الطرف الآخر المتضرر.

إنه لمن دواعي الأسف أن تقود الدول الأوربية حملة لصالح المتهمين، بينما تتجاهل المأساة الإنسانية لأطفال أبرياء وعائلاتهم المنكوبة، والتي تشهد في مطلع كل يوم وفاة طفل أو أكثر. إن الجريمة التي ارتكبت في حق أكثر من (400) طفل وأسرهم جريمة

بشعة في حق أطفال أبرياء، بل أنها أخطر من أي جريمة مماثلة لأنها جريمة مستمرة ومتكررة كل يوم، حيث أن هذا الوباء لا يقتل ضحيته فوراً، بل ببطء، مما يزيد من معاناة الضحايا وأسرهم.

السيد الرئيس،

يود وفد بلادي أن يوضح موقفه باختصار حول هذه القضية، والذي هو كالتالي :

أولاً حرص الجماهيرية على توفير محاكمة عادلة نزيهة وعلنية للمتهمات البلغاريات والطبيب الفلسطيني، والتي تمت بحضور سفراء الدول الأوربية المعتمدين بالجماهيرية ووسائل الإعلام المحلية والعالمية، وممثلون عن هيئات دفاعية دولية ، ومؤسسات المجتمع المدني ومنظمات وطنية ودولية لحقوق الإنسان.

ثانيا تمّ تمكين محامين من بلغاريا وليبيا الدفاع عن المتهمين بكل حرية وشفافية.

ثالثا ومع كل ذلك، أود أن أحيطكم علماً بأن الحكم الذي أصدرته "محكمة الجنايات" لم يصل بعد الى أن يكون نهائياً، فهو على "المحكمة العليا" التي لها وحدها الحق في تأييد الحكم أو نقضه. فإذا ما أيّدت المحكمة العليا حكم الإعدام يعرض على "مجلس القضاء الأعلى" الذي يخوله القانون الليبي صلاحيات واسعة، تبدأ باعتماد الحكم أو تخفيفه، وتنتهي بالعفو من العقوبة، وذلك وفقاً لما يحيط بكل قضية من ظروف واعتبارات إنسانية واجتماعية.

السيد الرئيس،

إن الإسراع في حل هذه القضية سيكون في صالح كل الأطراف، لذا، فإنني أهيب بكم أن تواصلوا مساعيكم من أجل حثّ المجتمع الدولي على الإسهام الفعلي في (الصندوق الدولي من أجل أطفال بنغازي المحقونين بفيروس نقص المناعة) والذي نأمل أن يسهم في تخفيف هذه المأساة الإنسانية بشكل ينعكس ايجابياً على مختلف الأطراف. هذا الصندوق الذي أنشئ بمبادرة من قبل لجنة مشتركة من الولايـــــات

المتحدة، والمملكة المتحدة، والاتحاد الأوربي بالإضافة الى الجماهيرية وبلغاريا، والذي يهدف الى المساعدة في علاج الأطفال المصابين في مراكز متخصصة خارج الجماهيرية، وإلى تطوير "مركز بنغازي الطبي" الذي تمّ إنشاؤه عقب انتشار المرض، إضافة الى تقديم مساعدات مالية لأسر الضحايا.

السيد الرئيس،

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تزايدت خلال السنوات القليلة الماضية والتي نشطت معها عصابات الجريمة المنظمة التي تعمل في مجال التهريب والمتاجرة بالأشخاص مما أدى إلى انتهاكات خطيرة لحقوق هؤلاء المهاجرين وصلت إلى حد فقدان الكثير منهم لأرواحهم وهم يقاومون الأمواج والرياح العاتية في قوارب متهالكة، كما أدى تنامي الظاهرة الى زعزعة أمن واستقرار العديد من الدول والمجتمعات، والتي من ضمنها الجماهيرية كدولة مقصد وعبور، الأمر الذي جعل الأخ القائد يدعو الى عقد مؤتمر دولي لمعالجة هذه الظاهرة للحد من الألم والمعاناة التي تنتج عنها، لذا، استضافت الجماهيرية المؤتمر الوزاري للدول الأفريقية والاتحاد الأوربي والذي انعقد بمدينة طرابلس يومي 22 و 2006/11/23 والذي صدر عنه إعلان مشترك حول الهجرة والتنمية، والذي يعتبر إنجازاً عظيماً، وخطوة على الطريق الصحيح للحد من الهجرة غير الشرعية.

السيد الرئيس،

إن توفر الإرادة السياسية للدول المعنية وتكاتف جهودها مع المجتمع الدولي بهدف إقامة العديد من مشاريع التنمية في دول المصدر الأمر الذي يؤدي إلى توفر فرص العمل والدخل الآمن والاستقرار لمواطني دول المصدر، إضافة إلى الحد من هجرة العقول، وبالتالي الحد من هذه الظاهرة التي تعاني من آثارها الوخيمة كل من دول المصدر والمقصد والعبور.

وتأكيداً من الجماهيرية للتصدي لهذه الظاهرة بالطرق الناجعة، تترأس بلادي حالياً مجلس المنظمة الدولية للهجرة، حيث يتم حالياً إعداد إستراتيجية لهذه المنظمة للخمس سنوات القادمة، لأجل العمل والتنسيق فيما بين الدول الأعضاء والمنظمة لوضع حلول دائمة ومناسبة لهذه الظاهرة.

السيد الرئيس،

ترحب الجماهيرية بقرار الجمعية العامة رقم (19/61) الذي أعلنت فيه يوم 26 مارس 2007 يوماً للإحتفال على نطاق العالم بالذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرق عبر الأطلسي، وحيث أن مجلسكم الموقر سيكون في حالة انعقاد في ذلك التاريخ، لذا، فإن وفد بلادي يقترح إحياء هذه الذكرى بالطريقة التي يراها أعضاء المجلس ومكتب المفوضية السامية، بما يجعل هذه الذكرى حية في وجدان العالم حتى لا تتكرر هذه المأساة مرة أخرى.

السيد الرئيس،

أرجو أن تتكلل أعمال هذه الدورة بالنجاح.

وشكـــــــراً.